((انعكاسات الدبلوماسية العلمية على مكانة العراق في المنظومة الدولية))

المدرس الدكتور . جبار عطيه بخاخ منصوري

قسم التمويل و الاستثمار / كلية الإدارة والاقتصاد القرنة/ جامعة البصرة

البريد الإلكتروني Email : jabbar.atiya24@uobasrah.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، التنمية الإقليمية، العلم، التكنلوجيا، العراق.

كيفية اقتباس البحث

منصوري، جبار عطيه بخاخ ، ((انعكاسات الدبلوماسية العلمية على مكانة العراق في المنظومة الدولية))، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Impact of Science Diplomacy on Iraq's Position in the International System

Lecturer Dr. Jabbar Atiyah Bakhakh Mansouri
Department of Finance and Investment / College of Administration and Economics – Al-Qurna / University of Basrah

Keywords : Diplomacy, Regional Development, Science, Technology, Iraq.

How To Cite This Article
Mansouri, Jabbar Atiyah Bakhakh, The Impact of Science Diplomacy on Iraq's Position in the International System,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Summary

As the contemporary world transforms into a multi-dimensional space, there is a growing need to adopt a new variable, namely science diplomacy across its various fields. No sovereign state or active entity in the international system can afford to ignore this emerging dimension of political practice.

Science diplomacy, as a manifestation of soft power, is not limited to employing the data of political science and international relations alone; rather, it goes beyond that to integrate cultural, social, and economic structures, along with the associated transformations resulting from the growing role of scientific knowledge. This has contributed to establishing boundaries and proposing new definitions of concepts.

Among the most prominent approaches at the conceptual level are those addressing the interlinked relationship between science diplomacy and development. In this context, Iraq, within the West Asia region, possesses important enablers to activate this variable in its foreign policy, relying on a young and educated human base, in addition to a growing record in scientific and technological progress indicators.

Accordingly, the main challenge facing Iraq at the present stage is to make good use of these qualitative potentials and employ them optimally in the service of regional development, while taking into account economic, cultural, social, and political priorities.

This study adopted a qualitative methodology based on analyzing a set of documents related to the aforementioned fields, while reviewing the characteristics of each relevant variable, in an attempt to deconstruct the logic of the relationship between science diplomacy and regional development and to interpret its various dimensions.

الخلاصة

يشهد العالم المعاصر في ظل تحوّله إلى فضاء متعدد الأبعاد، حاجة متزايدة إلى تبنّي متغيّر جديد يتمثّل في الدبلوماسية العلمية ضمن مختلف مجالاته ولم يعد بوسع أي دولة ذات سيادة أو وحدة فاعلة في النظام الدولي أن تتجاهل هذا البعد المستجد في ممارسات السياسة.

الدبلوماسية العلمية، بوصفها أحد تجليات القوة الناعمة، لا تقتصر على توظيف معطيات علم السياسة والعلاقات الدولية فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى إدماج البُنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وما يرتبط بها من تحوّلات ناتجة عن تعاظم دور المعرفة العلمية، الأمر الذي أسهم في تأسيس حدود و طرح تعاريف جديدة للمفاهيم.

ومن أبرز هذه المقاربات على مستوى المفاهيم تلك التي تتناول العلاقة المتداخلة بين الدبلوماسية العلمية والتنمية وفي هذا السياق، يمتلك العراق، ضمن إقليم غرب آسيا، مقومات مهمّة لتفعيل هذا المتغيّر في سياسته الخارجية، مستنداً على قاعدة بشرية شابة ومتعلمة و يضاف إليه سجل متنامٍ في مؤشرات التقدّم العلمي والتكنولوجي.

وعليه، فإن التحدي الرئيس الذي يواجه العراق في المرحلة الراهنة يتمثّل في حسن استثمار هذه الإمكانيات النوعية وتوظيفها على نحو أمثل في خدمة التنمية الإقليمية، مع مراعاة الأولويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة منهجا نوعيا قائما على تحليل مجموعة من الوثائق ذات الصلة بالمجالات المشار إليها، مع استعراض خصائص كل متغيّر من المتغيّرات المعنية، سعيا إلى تفكيك منطق العلاقة بين الدبلوماسية العلمية والتنمية الإقليمية وتفسير أبعادها المختلفة.

المقدمة

يُعدّ مفهوم التنمية من المفاهيم المحورية في عصرنا الراهن، إذ أصبح من المعايير الأساسية لتصنيف دول العالم والمجتمعات البشرية وعلى هذا الأساس، تُقسَّم الدول عادةً إلى متقدمة، ونامية، وأقلّ نموا.

عند بروز مفهوم التنمية بصيغته الحديثة، ولا سيما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان التركيز منصبّاً على مفهوم النمو الاقتصادي بوصفه المؤشر الرئيس لتقييم أوضاع الدول غير أنّه تبيّن منذ سبعينيات القرن العشرين أنّ هذا المفهوم قاصر عن الإحاطة بالحالة الحقيقية للمجتمعات.

فقد اتّضح لاحقا أنّ حجم الناتج المحلي الإجمالي، بل وحتى نصيب الفرد منه، لا يُعدّان معيارا كافيا لقياس مستوى التقدّم، نظرا لعدم قدرتهما على عكس كيفية توزيع الدخل داخل المجتمع. كما أنّ مفهوم النمو الاقتصادي بصيغته التقليدية لا يفي بالغرض في تقييم الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية للحياة المجتمعية.

وقد تجاوز مفهوم التنمية بدوره نطاق التنمية الجزئية أو المحدودة، ليتخذ طابعا كليا و مبنائياً أشمل، بحيث أصبحت مختلف مكوّنات التنمية موجَّهة نحو إطار أوسع يتمثّل في التنمية العالمية والإقليمية ومن هذا المنظور، غدت التنمية مؤشراً دالاً على قوة الدولة ومكانتها.

وفي أحد أبعادها، شهدت التنمية الإقليمية توسّعا وفق مقاربة ذات طابع مؤسسي و تجاري حيث يلاحظ ميل واضح لدى العديد من الشركات متعددة الجنسيات إلى تركيز أنشطتها داخل أقاليمها الأصلية أو على الأقل إلى الانطلاق منها في المراحل الأولى من توسّعها الدولي، وهو ما يُعدّ ظاهرة معروفة في أدبيات الاقتصاد الدولي.

وتتضمّن التفسيرات الشائعة لهذا السلوك عوامل عدّة، من أبرزها سهولة توظيف المعرفة المحلية ذات الصلة والتكيّف معها، إضافة إلى ما توفّره الأسواق المجاورة من مزايا وعلاقات، فضلًا عن درجة التشابه بين هذه الأقاليم في الأبعاد الثقافية والإدارية والمؤسسية والاقتصادية. (Banalieva، ٢٠١٣: ٩٧)

وتُعدّ التنمية على صعيد المؤسسات و الشركات أحد المكوّنات الرئيسة للتنمية الإقليمية في مختلف الدول وانطلاقا من ذلك، و بالاستفادة من سائر عناصر التنمية ومقوّماتها، تسعى الدول إلى تعزيز موقعها في منظومة العلاقات الدولية على المستويين معاً العالمي و الإقليمي.

وخلال العقد الأخير، ازداد اهتمام الجغرافيين، ومخططي المدن، وعلماء السكان، والاقتصاديين، وصنّاع القرار، ومخططي المجال، والمثقفين، وعلماء الاجتماع، بقضايا التنمية الإقليمية، ولا سيما ما يتصل بالاختلافات المكانية في توزيع الدخل والفرص الاقتصادية.

وتتأثّر التنمية الإقليمية بجملة من العمليات العالمية، من بينها انتشار الابتكارات التكنولوجية المتقدمة، والتسارع الكبير في النمو السكاني، وتزايد أنماط الاستهلاك، فضلا عن تعمق الاختلالات في توزيع الثروات والموارد الطبيعية والبشرية.

كما يُعدّ الاستقطاب الاقتصادي ظاهرة حاضرة على المستويات العالمية والوطنية والإقليمية، حيث تتسم الأنشطة الاقتصادية بدرجة عالية من التكتل المكاني إذ تستفيد المدن والمناطق المتقدمة من هذا التكتل في جذب رؤوس الأموال والقوى العاملة، مما يتيح لها تحقيق أوضاع اقتصادية أكثر تقدّما مقارنة بالمناطق ذات الطابع الزراعي. (Asmussen، ٢٠٠٩: ١١٩٣)

لا يقدّم التحليل صورة ذات دلالة إلا إذا استند إلى تصور واضح لمفهوم "الإقليم" وفي هذا الإطار، سنستخدم مفهوم الإقليم كحيّزو مجال لإنتاج المعرفة وتوزيعها واستيعابها، وكذلك كفضاء لتحويل المعرفة و العلم إلى ابتكار ويستند هذا الاختيار إلى اعتبار و افتراض مفاده أنّ الإقليم يمثّل مجالا للاستفادة من الآثار الجانبية للتفاعل، الأمر الذي يستدعي قدرة الفاعلين داخله على إقامة تواصل مباشر ومستمر.

ومن الجوانب المرتبطة بذلك أيضا مفهوم سوق العمل الإقليمي، حيث تنتقل المعرفة وتنتشر عبر تغيّر الانتماءات الوظيفية للأفراد ويقود توسيع هذا المنظور إلى تبنّي مفهوم "نظام الابتكار الإقليمي" بوصفه أداة لتحديد حدود الإقليم وتمييزه.

وقد تسارعت التحولات العالمية على نحو جعل من العلم والتعليم ما يشار إليه بوصفه البعد الرابع للسياسة الخارجية.

(Coombs, ١٩٦٤:٧)

وفي هذا السياق، اضطلعت العديد من المؤسسات الأكاديمية والبحثية والثقافية في الولايات المتحدة ومنها مؤسسات كارنيغي وفورد وروكفلر لتقوم بأدوار تتجاوز وظائفها التقليدية، لتشمل مسؤوليات متعددة في هذا المجال.

وبناء على ذلك، باتت الابتكارات العلمية والتكنولوجية، سواء في إطار الشركات القائمة على المعرفة أو على مستوى البنى الحكومية والمؤسسية، عنصرا لا ينفصل عن عمليات التنمية ولم يعد من الممكن تصوّر عالم معولم من دون دور محوري للمعرفة والعلم والتكنولوجيا، إذ أن مثل هذا التصوّر يفتقر إلى الواقعية.

كما اتسمت العلاقات الدولية الحديثة بظهور مكوّنات جديدة تتجاوز الأطر و الحدود الكلاسيكية، ويُعدّ الطابع الشبكي و الجمعي من أبرز خصائصها ففي المرحلة الراهنة، تسعى الدول إلى تعزيز قوتها الوطنية من خلال توظيف شبكات العلم والمعرفة، وهو ما أدى إلى بروز و ظهور مفهوم دبلوماسية العلم والتكنولوجيا بوصفه ضرورة حتمية لابد من اكتسابها و تحصيلها.

تقتضي هذه الدراسة تحديد السمات الأساسية للدبلوماسية العلمية والتكنولوجية، وبيان الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف هذه السمات في دعم وتعميق التنمية الإقليمية وفي هذا السياق،

تتناول هذه الدراسة هذه الإشكالية في منطقة غرب آسيا مع التأكيد على العراق، وصولا إلى تقديم جملة من المقترحات والسياسات ذات الصلة والمرتبطة بالموضوع.

المبحث الأول: المباني النظرية

تشهد الدبلوماسية الدولية المعاصرة بروز و ظهور أشكال جديدة ومتطوّرة تهدف إلى التعامل مع طيف واسع من القضايا المستجدّة التي تحتلّ فيها العلوم والتكنولوجيا موقعا محوريا وفي هذا السياق، أصبحت فاعلية الدبلوماسيين والمسؤولين الدوليين وتأثيرهم مرهونة بدرجة قدرتهم على توظيف الخبرات العلمية والتقنية في ممارساتهم المهنية و نلاحظ أنه لأجل دعم صنّاع القرار وتمكينهم من اكتساب المعرفة اللازمة للمشاركة الفاعلة في المفاوضات الدولية، تستعين منظمة الأمم المتحدة بخدمات استشارية متخصصة تعنى بتحديد أفضل الخبرات العلمية وتعبئتها والاستفادة منها.

وعلى الرغم من اعتماد عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومعاهداتها على المعرفة العلمية والتكنولوجية، فإنّ كثيرا منها لم يُصمَّم أساسا لتلقّي مشورة علمية منهجية تشكّل ركيزة رئيسية في أدائه وقد تأسست الأمم المتحدة واكتسبت مكانتها خلال حقبة الحرب الباردة، حين كانت الدبلوماسية تركّز أساسا على مواجهة التهديدات المرتبطة بالعدوان الخارجي أمّا اليوم، فقد تحوّل الاهتمام نحو قضايا عابرة للحدود مثل الأمراض المعدية والتدهور البيئي والجرائم الإلكترونية وتأثيرات التقنيات الناشئة وهي قضايا كانت تُعدّ في السابق شؤونا داخلية للدول، لكنها أصبحت الآن ذات طابع عالمي يتطلّب استجابات منسّقة. وبموازاة ذلك، تنامت قدرات الأمم المتحدة على التعامل مع هذه التحديات وتواصل تطوّرها.

غير أنّ المؤسسات الوطنية المعنية بتقديم المشورة العلمية لا تمتلك في الغالب نقطة ارتكاز واضحة داخل منظومة الأمم المتحدة ومع تصاعد هيمنة القضايا العلمية والتكنولوجية على الأجندة العالمية، تبرز الحاجة إلى إيجاد آليات مؤسسية تتيح بناء توافق دولي حول هذه القضايا.

وفي هذا الإطار، تُعدّ الأمم المتحدة جهة مؤهّلة لقيادة مثل هذا المسعى، نظرا لقدرتها على استدعاء و استضافة الدول و الفعّالين المختلفين في هذا المجال ولا يُراد من هذا الطرح و النموذج أن يحلّ محلّ أنشطة الوكالات المتخصصة، بل أن يدعم التعاون القائم بينها وبين الأكاديميات الوطنية وسائر الهيئات الاستشارية العلمية (Lynn، ٢٠٠٢:٧٤).

ومن جهة أخرى، تؤثّر العلوم والتكنولوجيا بعمق في طبيعة العمل الدبلوماسي، حيث لا يزال الدبلوماسيون في طور التكيّف مع هذه التحولات، في حين اندمج المواطنون بسرعة في البيئة

التكنولوجية الجديدة فقد أسهمت شبكة الإنترنت، والويب العالمي، والتقنيات الرقمية في إعادة تشكيل السياق الذي تعمل ضمنه الدبلوماسية ويمكننا أن نرجع هذا التحوّل إلى ثلاثة عوامل رئيسة: انخفاض التكاليف، وزيادة القدرات، وتسارع وتيرة الاستخدام.

كما بدأت أنماط جديدة من القيادة الدبلوماسية في توظيف العلم والتكنولوجيا لمعالجة التحديات العالمية، وغالبا ما تنطلق هذه المبادرات من دول أصغر حجما بالتعاون مع الدول النامية وفي المقابل، يسعى الدبلوماسيون باستمرار إلى التكيّف مع تداعيات تطوّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال إعادة صياغة أساليب عملهم بما يتلاءم مع تنامي دور وسائل الإعلام والفعالين من غير الدول، في بيئة دولية متعددة الأقطاب تتسم بدرجة متزايدة من التعقيد.

ومن أبرز التحولات في هذا السياق انتقال مركز الثقل من الدبلوماسية التقليدية القائمة بين الحكومات إلى أنماط أوسع من الدبلوماسية المجتمعية أو الشعبية لذا نجد على الرغم من استمرار أهمية التواصل بين القادة السياسيين عبر القنوات الدبلوماسية، فإنّ دور الدول القومية لم يعد يحتفظ بالمكانة الحصرية التي كان يتمتع بها قبل قرن من الزمن بل إنّ الشركات، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات الثقافية، والأفكار العابرة للحدود، أصبحت مؤثرة في تشكيل الواقع العالمي.

وفي العصر الرقمي، باتت المنصّات الإلكترونية تؤثّر في كثير من الأفراد تفوق أحيانا تأثير العديد من الحكومات، مستندة في ذلك إلى قدرتها على تسهيل التفاعل المباشر بين المستخدمين عبر الانقسامات السياسية كما أنّ تدفّق المعلومات في العلاقات الدولية بلغ مستويات غير مسبوقة من حيث الحجم والتنوّع والسرعة، وهو ما يشار إليه اليوم بمصطلح "البيانات الضخمة". (Nye, ٢٠٠٨: ٩٩)

وتظهر دراسة تاريخ الدبلوماسية العامة، بوصفها أداة من أدوات السياسة الخارجية، أنّ عددا من الدول المتقدمة أدركت منذ وقت مبكر أهميتها في تحقيق المصالح الوطنية على الساحة الدولية، وسعت إلى توظيفها بفعالية ومن هذا المنطلق، يتمثّل الهدف في استخلاص الأدوات الأكثر فاعلية من هذه التجارب، والنظر إليها بوصفها أشكالا قابلة للمعالجة ضمن إطار تكنولوجي.

وعليه، يقودنا هذا الإطار النظري إلى مفهوم "تكنولوجيا الدبلوماسية العامة" وهذا الأمر يستدعي الوقوف على ماهية الدبلوماسية العامة وتحديد أبعادها من ناحية المفهوم.

المبحث الثاني: الدبلوماسية العامة

تُعرّف الدبلوماسية العامة بأنّها نمط من الاتصال الموجَّه لخدمة المصالح الوطنية للدولة عبر تفاعل مع شعوب التي تقع خارج حدودها الجغرافية وهي تمثّل بدورها مجموعة من الاستراتيجيات

والتكتيكات الدبلوماسية الحديثة التي تُوظَّف ضمن إطار السياسة الخارجية، وتتمحور إشكاليتها الرئيسية حول الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين صورة الدولة وتعزيز مكانتها الدولية، فضلا عن نشر قيمها وسياساتها بما يسهم في توسيع نطاق نفوذها داخل المجتمعات الأخرى.

وترتبط الدبلوماسية العامة ارتباطا وثيقا بمفهوم القوة الناعمة، إذ تعتمد في جوهرها و ذاتها على موارد هذه القوة وإمكاناتها وقد ارتبط هذا المفهوم بشكل خاص بإسهامات جوزيف ناي، الذي عرّف القوة الناعمة بأنها القدرة على التأثير غير المباشر من خلال الجاذبية الثقافية والقيم والأيديولوجيا، بدلا من الإكراه أو التهديد الذي يميّز القوة الصلبة ومن ثمّ، فإنّ "النعومة" في هذا السياق لا تعني الضعف، بل تشير إلى نمط مختلف من التأثير القائم على الاستمالة والإقناع. (Snow and Taylor, ٢٠٠٩: ٣)

من الناحية التقليدية تفهم الدبلوماسية بوصفها علاقة بين الحكومات في حين تشير الدبلوماسية العامة في صورتها الكلاسيكية إلى تواصل الحكومات مع الشعوب الأجنبية، من خلال جهود تهدف إلى الإعلام والتأثير وكسب الدعم للسياسات والأهداف الوطنية غير أنّ التحولات الحديثة أفرزت نمطاً أكثر تطوراً من الدبلوماسية العامة، يتمثّل في التفاعل بين الشعوب ذاتها، حيث يشارك الأفراد و الفعالين غير الحكوميين بشكل مباشر أو غير مباشر في تشكيل الاتجاهات والرأي العام بما يؤثّر في سياسات الدول.

ويُعدّ هذا الانتقال بين هذه النماذج مساراً تطورياً ارتبط بتنامي تكنولوجيا الاتصال، الأمر الذي أسهم في توسيع حضور الأفراد داخل فضاءات النقاش المرتبطة بالسياسة الخارجية، ومن ثمّ تعزيز مشاركتهم في عمليات التأثير وصنع القرار كما أدّى تزايد التبادلات بين الأفراد، سواء في الفضاء الافتراضي أو عبر التفاعل المباشر، إلى تجاوز الحدود الوطنية وإعادة تشكيل طبيعة العلاقات الدولية.

وقد أسهمت التحولات التي شهدها النظام الدولي والاتجاهات العالمية الجديدة في إعادة صياغة و بيان مفهوم جديد للدبلوماسية بحيث لم تعد تقتصر على أشكالها التقليدية، بل اتّسعت لتشمل أنماطا حديثة من أبرزها الدبلوماسية العامة والثقافية و ذلك من أجل خدمة تحقيق المصالح الوطنية.

وتفهم الدبلوماسية العامة في هذا السياق بوصفها جملة من الأنشطة الهادفة إلى بناء علاقات تتصف بالدوام مع الشعوب الأخرى، وتعزيز التفاهم المتبادل، ونشر القيم والسياسات على المدى الطويل.

وعلى الرغم من هذا التوسّع، تظلّ الدبلوماسية العامة داعمة لأهداف السياسة الخارجية ومكمّلة للدبلوماسية التقليدية، إذ تسعى إلى تعميق الفهم الدولي للدولة، وكسب تأييد أوسع لمواقفها وهي بهذا المعنى، ليست مجرد أداة دعائية أو نشاط لعلاقات عامة أو وسيلة تواصل تسويقي بل إطار استراتيجي متكامل يوظّف أدوات متعددة لتحقيق التأثير الدولي.

وتختلف غايات الدبلوماسية التقليدية، التي تركّز على الحكومات، عن الدبلوماسية العامة التي تستهدف المجتمعات الأجنبية وتتمثّل أهدافها الأساسية في نشر المعلومات والتأثير في الجمهور الخارجي وبناء حوار متبادل وإرساء علاقات طويلة الأمد وتشمل أدواتها مجالات التعليم والتبادل الثقافي والبحث العلمي وبالإضافة إلى ذلك وسائل الإعلام التقليدية والرقمية وفي هذا السياق، يمكننا أن نقول بأنّ الدبلوماسية العامة تمثل تجسيدا عمليا للقوة الناعمة للدولة في الساحة الدولية، من خلال تعزيز مصالحها عبر حشد دعم الرأي العام الخارجي ويتحقق هذا الدعم أساسا عبر آليات الاستمالة والتحفيز، لا من خلال الإكراه المباشر وانطلاقا من أنّ التكنولوجيا تفهم باعتبارها وسائل تمكّن من تحقيق الأهداف بأقلّ تكلفة ممكنة من الموارد، فإنّ تقنيات الدبلوماسية العامة يمكن النظر إليها بوصفها أدوات فعّالة لتعزيز المصالح الوطنية من خلال كسب مواقف إيجابية لدى الجماهير الأجنبية.

كما أنّ تعريف الدبلوماسية العامة، وإن كان بصورة غير مباشرة، يعكس طبيعة أداتها الأساسية وهي القوة الناعمة القائمة على الجاذبية والإغراء وقد أكد على أهمية ذلك جوزيف ناي، عند تفسيره لآلية عمل هذه القوة، و وضع يده على مفهوم "الاستمالة" باعتباره عنصرا مركزيا في عملية التأثير.

ووفقا لهذا التصوّر، فإنّ الذي يمارس فعل الجذب يتمثّل في الثقافة الجاذبة والقيم السياسية والتوجّهات بل والسياسات ذاتها.

وتستهدف هذه العملية توجيه رغبات الجماهير الأجنبية بما يتوافق مع مصالح الدولة التي تمتلك أدوات القوة الناعمة، وهو ما يعبّر عنه" بقدرة الفاعل على جعل الآخرين يرغبون فيما يريده هو".

وعليه، فإنّ جوهر هذه التكنولوجيا يقوم على إدارة التفضيلات من خلال الجذب والإقناع، مما يؤدي إلى تحقيق نوع من القبول الإجباري و الطوعي.

وفي سياق الدبلوماسية العامة، يتجلّى ذلك في التأثير على الرأي العام الخارجي وحشد دعمه لخدمة سياسات الدولة المعنية ويمكن النظر إلى نجاح آليات الاستمالة باعتبارها تقنية لإدارة الاتجاهات العامة في مرحلة تشكّل مفهوم الدبلوماسية العامة، التي تمثّلفي أحد أوجهها بديلا رمزيا حديثا لأساليب الدعاية الخارجية التقليدية. ونلاحظ أنّ تقنية التأويل أو إعادة بيان المفهوم

تُعدّ إحدى الوسائل التي ساهمت في إخفاء البعد المستند على الدعاية الكامن في الدبلوماسية العامة ضمن إطار أكثر قبولا وشرعية.

المبحث الثالث: الدبلوماسية العلمية

تعرف الدبلوماسية بأنها فنّ إدارة السياسة الخارجية، وأداة تنظيم العلاقات الدولية، ووسيلة لتسوية النزاعات بين الدول بطرق سلمية وهي باعتبارها أحد أهمّ مرتكزات السياسة الخارجية، تمثّل أداة تسعى إلى تحقيق أهداف الدول بالاستناد إلى توجّهاتها واستراتيجياتها الخارجية وتُعد الدبلوماسية الحجر الأساس في السياسة الخارجية، إذ تتخذ أشكالا وأبعادا مختلفة تبعا لقدرات الدولة وأهدافها. (Hill and Brighi، ٢٠٠٨: ١٣١)

كما عرفت الدبلوماسية بأنها فن إقامة العلاقات بين الدول أو الأمم عبر ممثليها الرسميين، بما يهدف إلى تعظيم المصالح وتقليل مواطن الضعف وتحقيق قدر من التفاهم المشترك ويرى بعض الباحثين أنّ الدبلوماسية تمثّل أداة فعّالة في يد الدولة لتنظيم علاقاتها مع غيرها من الدول بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار التقليدي، كانت الدبلوماسية تقتصر في الغالب على التفاعلات الرسمية بين الحكومات حيث يتمحور هدفها الأساسي حول البحث عن السبل الكفيلة بتأمين المصالح الوطنية. وغالبا ما تتسم هذه الممارسات بطابع سري، إذ كانت تدار خلف الأبواب المغلقة، خاصة في القضايا الحساسة مثل الحرب والسلام.

وبهذا المعنى جرى النظر إلى الدبلوماسية أحيانا باعتبارها امتدادا للصراع بوسائل غير عسكرية حيث كانت السياسات الاقتصادية تُسخَّر أساسا لخدمة الأهداف السياسية وتعزيز الأمن القومي، وهو ما يعكس الطبيعة التقليدية للدبلوماسية في سياقها الكلاسيكي.

تُعرف وزارة سياسة العلوم والتكنولوجيا في اليابان دبلوماسية العلم والتكنولوجيا بأنها كلّ خطوة تهدف إلى ربط العلوم والتكنولوجيا بالسياسة الخارجية من أجل تحقيق تنمية متبادلة، سواء عبر توظيفها في تطوير المجال العلمي والتكنولوجي أو عبر تسخيرها لخدمة الأهداف الدبلوماسية.

كما يعرّف "منتدى دبلوماسية العلم" في فرنسا الدبلوماسية العلمية والتكنولوجية بأنها استخدام التعاون العلمي وبناء العلاقات وإقامة الجسور بين المجتمعات، خصوصا في المجالات التي قد تفتقر إلى آليات رسمية بديلة للتفاعل على مستوى الحكومات أمّا فدوروف فيرى أن هذه الدبلوماسية تتمثل في توظيف التعاون العلمي بين الدول لمواجهة المشكلات المشتركة التي يواجهها الإنسان في القرن الحادي والعشرين، مؤكّدا دورها في تعزيز التعاون الدولي البنّاء. (Fedoroff، ٢٠٠٩: ٢٨)

وفي هذا السياق، قدّمت الجمعية الأمريكية لتقدّم العلوم (AAAS) في يناير ٢٠١٠ نموذجا يحدّد ثلاثة أبعاد للدبلوماسية المختصة بالعلم والتكنولوجيا، حيث يتضمن ما يلي:

١. العلم في الدبلوماسية:

ويشير هذا البعد إلى توظيف العلم في صياغة أهداف السياسة الخارجية ودعمها، بحيث يصبح العلم سندا معرفيا لصنع القرار الدبلوماسي وفي هذا الإطار، تساهم الدراسات العلمية في معالجة النزاعات بين الدول من خلال دمج التوصيات العلمية في السياسات الخارجية كما يمكن للعلم أن يؤدي دورا محوريا في مواجهة التحديات المستقبلية مثل نقص الغذاء والمياه ومصادر الطاقة وهي قضايا قد تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية ونزاعات دولية وهجرات واسعة مما يؤدي إلى النظر إلى العلم كأداة أساسية لإيجاد أفضل الحلول العلمية الممكنة للتحديات العابرة للحدود كما يُعدّ جمع المشورة العلمية وتوظيفها في توجيه السياسة الخارجية واتخاذ القرار من أبرز تجليات هذا البعد.

٢. الدبلوماسية من أجل العلم:

في هذا البعد، تعمل الأجهزة الدبلوماسية على تسهيل التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي ويرتبط ذلك غالبا بالمشاريع العلمية الكبرى التي تتطلب تعاونا بين الدول حيث تسهم السياسات الدبلوماسية في تخفيف العقبات وتيسير الشراكات في المشاريع عالية التكلفة ويُفهم هذا التوجه على أنه توظيف الإمكانات الدبلوماسية لدعم نمو العلوم والتكنولوجيا مع التأكيد على ضرورة إدراك الدبلوماسيين لأهمية العلم في معالجة القضايا العالمية كما يُنظر إلى العلم هنا بوصفه أداة محورية من أدوات الدبلوماسية

٣. العلم من أجل الدبلوماسية :

ويتمثل هذا البعد في توظيف التعاون العلمي والتكنولوجي كوسيلة لتحسين العلاقات الدولية وتعزيزها، من خلال توسيع التفاعل العلمي بين الدول. ويُعدّ هذا البعد مهمًا خصوصًا في الحالات التي تفتقر فيها الدول إلى علاقات دبلوماسية مباشرة، حيث يمكن أن يشكّل التعاون العلمي قناة بديلة للتواصل. ومن الأمثلة التاريخية على ذلك التعاون العلمي بين دول كانت في حالة خصومة، مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أو الصين خلال الحرب الباردة، حيث أسهم التعاون العلمي في تخفيف حدة التوتر رغم استمرار الخلافات السياسية.

المبحث الرابع: التنمية الإقليمية و الدبلوماسية

تظهر العلاقة بين التنمية الإقليمية والدبلوماسية العلمية طابعا معقّداً ومتغيراً تبعاً للسياقات التاريخية والمؤسسية إذ أنّ الظروف الهشّة والأزمات المتعددة الأبعاد تفرض حاجة متزايدة إلى تعاون وثيق بين الفاعلين الدبلوماسيين على المستوى الأمني و الاقتصادي والإنمائي، الأمر الذي أدى إلى ظهور استجابات حكومية أكثر تكاملا وتنسيقا حيث نلاحظ شمولها لطيف واسع من الفاعلين والأدوات وأنماط التدخل ونتيجة لذلك، برزت ضرورة تبنّي مقاربات منسجمة داخل الحكومات وكذلك داخل المنظمات الدولية.

وفي هذا الإطار، شملت الجهود الحديثة دمج برامج التنمية مع أهداف الدبلوماسية والسلام، بما في ذلك إشراك مؤسسات التنمية في المفاوضات ذات الصلة ويُعدّ مفهوم التنمية الإقليمية وثيق الارتباط بالبنية العامة للسياسة الخارجية، التي يمكن تعريفها بوصفها عملية ديناميكية لصياغة المصالح والأهداف الوطنية وتحقيقها ضمن بيئة دولية متعددة المراكز وتتضمن هذه العملية ثلاث مراحل رئيسة:

١.تحديد الاحتياجات والمصالح والأهداف.

٢. صياغة مصالح الدولة.

٣. تنفيذ السياسات وفق تلك المصالح.

في الواقع نجد في العلاقات الدولية، أنّ المصلحة الوطنية تُعدّ المحدد الأساسي للأهداف والوسائل والإجراءات في السياسة الخارجية غير أنّ التفاعل بين العلم والسياسة في القرن الحادي والعشرين يجري ضمن شبكة معقدة من العوامل المعرفية والاجتماعية والمؤسسية، حيث تتداخل القيم واللغة والثقافة والأولويات التنظيمية في تشكيل سلوك كل من العلماء وصنّاع القرار وعندما تتقاطع هذه العناصر وتنسجم يصبح التعاون أكثر فاعلية.

ويترتب على ذلك توظيف العلم في صنع السياسات سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي إذ لا يقتصر على مجرد توفير المعلومات بل يشمل أيضا بناء الثقة وإيجاد قدر من التوافق بين فاعلين متنوعين ولا يتحقق هذا التوافق في فراغ بل ضمن بيئات تتأثر بالضغوط السياسية والزمنية، وتقع تحت تأثير المهارات التفاعلية والشبكية كما أن فهم ديناميات التفاعل بين العلم والسياسة وقياسها يُعدّ مهمة معقدة، نظراً لتشابك عناصرها وتعدد مستوياتها.

وقد أدّى تعقّد التحديات العالمية المعاصرة إلى تعزيز الحاجة إلى الدبلوماسية العلمية، التي لم تعد مجرد مفهوم رائج في الدبلوماسية متعددة الأطراف بل أصبحت اتجاها بنيويا يسهم في إعادة تشكيل التعاون الدولي وتعزيزه ومن خلال تمكين السياسات القائمة على الأدلة العلمية يمكن

للدبلوماسية العلمية أن تسهم في الحد من آثار التحديات الكبرى مثل النزاعات المسلحة وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي فضلا عن قضايا عدم المساواة والصحة العالمية.

وفي ظل تعدد الفاعلين في الحوكمة العالمية وتشتت التحالفات ومجموعات المصالح لم تعد الدول تحتكر العلاقات الدولية إذ برزت فواعل جديدة مثل الشركات الخاصة والحركات السياسية العابرة للحدود والتي بات لها تأثير متزايد وفي هذا السياق، تتمثل الدبلوماسية العلمية في خلق بيئة تمكّن صانعي السياسات من فهم رؤى العلماء وتمكّن العلماء من استيعاب تعقيدات السياسة وتحدياتها.

غير أن هذا المجال لا يقتصر على العلماء وصانعي القرار فحسب، بل يتطلب مقاربة مجتمعية شاملة ليكون فعالا.

وفي هذا الإطار، تقدّم بعض الدول، مثل سويسرا، نماذج لمبادرات تستضيف منصات دولية محايدة توفر فضاءات للحوار غير الرسمي وتبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين، حيث تُناقش الأفكار الجديدة وتختبر الممارسات الجيدة وتعالج القضايا الناشئة.

وتتسم هذه المنصات بطابع شمولي يجمع أطرافا متنوعة ما يساهم في بناء شبكات معرفية ومجتمعات خبراء داخل مراكز الحوكمة العالمية مع ربطها بغيرها من الفضاءات الدولية كما تعمل هذه المنصات كمراكز للمعرفة من خلال التدريب والبحث ونشر المعلومات مما يعزز الثقة بين الفاعلين ويشجع الشراكات المبتكرة، ويسهم في تحسين نقل المعرفة وتنفيذ مخرجات التفاوض الدولي. (Rungius and Flink، ٢٠٢٠: ١٥٥)

المبحث الخامس: الابتكار و الانتقال نحو التنمية

يُعدّ الابتكار أحد المحركات الأساسية في التحول نحو أنماط جديدة من التنمية حيث يرتبط بشكل وثيق بدبلوماسية العلم بوصفها إطارا تفاعليا يربط المعرفة العلمية بالسياسات العامة والعلاقات الدولية. وفي هذا السياق، لم يعد الابتكار مجرد عملية تقنية داخل حدود الدولة بل أصبح عنصرا استراتيجيا يتجاوز النطاق الوطني ليُسهم في إعادة تشكيل مسارات التنمية على المستويين الإقليمي والدولي.

وتعمل دبلوماسية العلم على توظيف التعاون العلمي والتكنولوجي كوسيلة لتعزيز الابتكار، سواء عبر تبادل المعرفة أو بناء الشراكات البحثية أو تسهيل تدفق الخبرات بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية ومن ثمّ، فإنها تمثل جسرا يربط بين إنتاج المعرفة وتطبيقها في السياسات التنموية بما يعزز القدرة على مواجهة التحديات المعقدة التي تتطلب حلولا مبتكرة وعابرة للحدود.

وفي إطار هذا التفاعل، يصبح الابتكار أداة لتقوية العلاقات الدولية إذ يتيح للدول بناء شبكات تعاون قائمة على الثقة والمصلحة المشتركة بدلا من الاقتصار على العلاقات السياسية التقليدية كما يسهم في دعم التنمية المستدامة من خلال تقديم حلول عملية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وعليه، فإنّ الانتقال نحو التنمية في العصر الحديث يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الدول على دمج الابتكار ضمن استراتيجياتها الدبلوماسية والعلمية بما يجعل من دبلوماسية العلم أداة و وسيلة أساسية لإنتاج المعرفة وتوظيفها في خدمة التنمية الشاملة.

خلال فترة العقد الماضي تبلور مفهوم الدبلوماسية العلمية بوصفه أداة من أدوات السياسة وإطارا دبلوماسياً ومجالاً بحثياً متعدد التخصصات حيث جرى تبنّيه بصورة متزايدة من قبل الحكومات الوطنية والمنظمات متعددة الأطراف بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظومة الأمم المتحدة وقد أصبح هذا المفهوم موضوعا للدراسات الأكاديمية والتأمل العلمي داخل الجامعات والمؤسسات العلمية الدولية حول العالم.

وفي عام ٢٠١٥، تم تعزيز الدبلوماسية العلمية داخل الاتحاد الأوروبي بوصفها بُعدا خارجيا لسياسة العلوم والابتكار وذلك بمبادرة من كارلوس موداس، المفوض الأوروبي السابق للبحث والعلوم والابتكار، الذي وصفها بأنها "امتداد طبيعي للقيم الأوروبية" وقد رافق ذلك توجّه يهدف إلى جعل البحث العلمي والابتكار في صميم العمل الدولي للاتحاد الأوروبي مع تركيز خاص على تعزيز التعاون من خلال دعم مشاريع مثل الشراكة في البحث والابتكار في منطقة المتوسط (PRIMA) ومبادرة BLUEMED.

كما شملت الاستراتيجية الأوروبية تعزيز القدرات العلمية داخل جهاز الخدمة الخارجية للاتحاد الأوروبي "EEAS"، وإدراج الدبلوماسية العلمية كمجال بحثي ضمن برنامج "أفق ٢٠٢٠" بهدف تقييم أثرها وتعزيزه داخل الاتحاد والدول الأعضاء.

ويشار إلى أن إعلان برشلونة لعام ١٩٩٥ كان قد اعترف مبكرا بأهمية الدبلوماسية العلمية ودور العلوم والتكنولوجيا في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة البحر المتوسط وفي عام ٢٠١٧، أكّد وزراء العلوم في المنطقة الأوروبية المتوسطة من خلال "إعلان فاليتا" على أن المعرفة تمثل محركا رئيسيا للتنمية المستدامة والنمو الوظيفي في المنطقة مع التركيز على تعزيز حركة الكفاءات العلمية وتقليل الازدواجية والحد من التشتت وتوظيف العلم كأداة للتكامل الإقليمي في المتوسط على أسس المساواة بين الجنسين والتميّز العلمي.

(Rugman, ٢٠٠١:٥٤٤)

كما ينظر ضمن إطار الشراكة المتجددة مع الجوار الجنوبي إلى الابتكار والبحث العلمي باعتبارهما عنصرين أساسيين لتحقيق نمو أكثر مرونة وشمولا، إضافة إلى خلق فرص عمل مستدامة ويؤدي هذا التوجه بتعزيز الالتزام بالعلم والابتكار كمسار لبناء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة ولا سيما من خلال برنامج "أفق أوروبا Horizon Europe".

وفي هذا السياق، أولى اتحاد من أجل المتوسط MUF أهمية متزايدة للدبلوماسية العلمية منذ تأسيسه، حيث عمل عبر منصات متعددة الأطراف على تعزيز حوارات قائمة على المعرفة بين الخبراء والحكومات والدبلوماسيين في مجالات ذات أولوية بما يسهم في دعم التعاون الإقليمي القائم على العلم.

المبحث السادس: الدبلوماسية العلمية والتنمية الإقليمية في العراق

تشكل الدبلوماسية العلمية في العراق أحد العناصر المحورية في السياسات الإقليمية على مستوى صنع القرار الكلي ولهذا السبب، نجد اهتماما خاصا بهذا الموضوع، خصوصا مع التأكيد على أهميته في سياق الدبلوماسية العلمية والتكنولوجية، ولا سيما فيما يتعلق بقابلية القبول والتفاعل لدى الدول الإسلامية.

إذ إنّ نجاح التعاون العلمي والتكنولوجي بين دولتين أو أكثر يتطلب وجود بيئة ملائمة تسمح بهذا التفاعل بما في ذلك استعداد الأطراف المختلفة لقبول هذا النوع من التعاون وفي حال غياب هذه البيئة، فإنّ هذه التفاعلات لا يمكن أن تتحقق بصورة فعّالة. غير أنّ العراق وفق هذا التصور يحظى بدرجة من القبول لدى الدول الإسلامية حيث يُلاحظ ترحيب ملحوظ من الشعوب المسلمة بإقامة علاقات علمية معه وهو ما تعكسه تصريحات مسؤولين من دول إسلامية خلال زياراتهم إلى العراق.

ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الدبلوماسية العلمية أداة ذات مزايا متعددة في دعم التنمية الإقليمية للعراق ومن أبرز هذه المزايا:

١.أنّ غالبية دول جنوب غرب آسيا هي دول ذات أغلبية مسلمة، ويُلاحظ أنّ الرأي العام فيها يتأثر بدرجة كبيرة بالسياسة الخارجية التي يمارسها العراق.

٢. أنّ هذه الدول ولا سيما خلال القرن الماضي قد عانت من تجارب استعمارية مع القوى الغربية الأمر الذي يجعل من العراق بحالة مختلفة في نظرها كونه تمكن من تطوير قدراته العلمية رغم القيود والضغوط الغربية وهو ما يمنح نموذجه العلمي والدبلوماسي جاذبية خاصة.

٣. استمرار حضور البُعد الديني كعنصر أساسي في المجتمعات الإقليمية بما يتيح بناء روابط أعمق بين العراق بوصفه صاحب أحد أقدم النظم المجتمعية الدينية في المنطقة وبين باقي الدول الإسلامية.

كما يمكن تلخيص مزايا الدبلوماسية العلمية والتكنولوجية في السياسة الخارجية عبر مقاربتين رئيسيتين:

أولا: استخدام العلم والتكنولوجيا كأداة للدبلوماسية حيث يُنظر إلى العلم والتكنولوجيا كوسائل في خدمة العمل الدبلوماسي ويمكن تقسيم هذا التوجه إلى ثلاثة مستويات:

١.العلم والتكنولوجيا كأداة ردع أو عقاب.

٢.العلم والتكنولوجيا كأداة تحفيز وتشجيع.

٣.العلم والتكنولوجيا كأداة لتوسيع التعاون والعلاقات بين الدول.

ثانيًا: استخدام الدبلوماسية من أجل تطوير العلم والتكنولوجيا ويعني ذلك توظيف الأدوات الدبلوماسية لدعم التقدم العلمي والتقني من خلال فتح الأسواق وتحديد الاحتياجات العلمية للدول الأخرى وتوفير الدعم في الاتفاقيات الدولية.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن الدبلوماسية العلمية تمثل أداة مزدوجة تخدم السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية في العراق بصورة متزامنة فهي تسهم في تقوية السياسة الخارجية العراقية وكذلك تسهم في تعزيز القدرة الاقتصادية.

النتائج و التوصيات

يمكن التوصل إلى نتيجة من هذه الدراسة مفادها أنّ غياب الدبلوماسية العلمية في العالم المعاصر سيؤدي إلى تعرّض السياسة الخارجية والاقتصادية والثقافية لمجموعة من التحديات، أو على الأقل سيحول دون تحقيق الأهداف المرسومة لها وتزداد أهمية هذا الأمر بشكل خاص في سياق أهداف التنمية الإقليمية حيث يمتلك العراق في منطقة غرب آسيا مزايا سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية واسعة تُعدّ جذابة لبقية دول المنطقة.

وانطلاقا من ذلك، تبرز أهمية اعتماد حزمة من السياسات الداعمة لتعزيز الدبلوماسية العلمية من بينها توفير تسهيلات خاصة للمجتمع العلمي ودعم العضوية في المحافل العلمية الدولية وتيسير إجراءات منح التأشيرات للباحثين والعلماء إضافة إلى تطوير آليات التسويق الدولي للعلم والتكنولوجيا كما يُعدّ دعم الأنشطة القائمة على المعرفة داخل الجامعات وتعزيز ارتباطها بالأسواق العالمية وتوسيع التعاون العلمي في مجالات البيئة والقضايا الإقليمية إلى جانب دعم الابتكار والاختراعات الجامعية من العناصر الأساسية لتقوية البنية الداخلية للدبلوماسية العلمية.

وفي هذا السياق، يُعدّ تصميم نموذج هيكلي مناسب لإعادة هيكلة الجامعات بما يمكّنها من أداء أدوارها في مجال الدبلوماسية العلمية والتكنولوجية أمراً بالغ الأهمية وهو ما يتطلب تعزيز القدرات الأكاديمية للمؤسسات الجامعية وزيادة مستوى الثقة المؤسسية بين الدولة والجامعات وأعضاء هيئة التدريس والطلبة.

كما يُعدّ توظيف القدرات الوطنية في مختلف قطاعات المجتمع، ولا سيما المجتمع العلمي أمرا مفصلياً في هذا المجال لأنه يشمل البنى المؤسسية والأنظمة التعليمية وآليات الاتصال والثقافة التنظيمية والموارد البشرية فضلا عن الاستفادة من الإمكانات العلمية في جميع الوزارات والهيئات التنفيذية ضمن إطار تنفيذ سياسات الدبلوماسية العلمية.

ويضاف إلى ذلك أهمية إجراء دراسات مقارنة مع الجامعات ومراكز البحث العالمية الرائدة بهدف الاستفادة من تجاربها في هذا المجال إلى جانب إرسال الطلبة إلى الخارج للدراسة وتوفير فرص البحث والتدريب المتقدم وتأهيل الملحقين العلميين والكوادر المتخصصة عبر مؤسسات مثل وزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا ووزارة الصحة والتعليم الطبي بالتعاون مع وزارة الخارجية، بما يسهم في إدماج هذه الكفاءات ضمن الجهاز الدبلوماسي للدولة.

كما يعتبر تعزيز التعاون مع الجامعات والمؤسسات العلمية العالمية، لا سيما مع أفضل ألف جامعة في التصنيفات الدولية المعتمدة، خطوة مهمة في تطوير الدبلوماسية العلمية ودعم التنمية وفي السياق نفسه يستحسن إشراك أعضاء هيئة التدريس في معالجة التحديات المشتركة بين الدول، خصوصا في قضايا التنمية والنزاعات الإقليمية مع تكريمهم ودعمهم بشكل مناسب.

وأخيرا، يشكّل تعزيز موازنة البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار بما يتناسب مع التوجهات العامة للدولة في هذا المجال أحد أهم الأولويات التي ينبغي أن تتبناها السياسات الرسمية لضمان فعالية الدبلوماسية العلمية في خدمة التنمية الشاملة.

Reference

Banalieva, E.R. and Dhanaraj, C“ ،(٢٠١٣) .Home-region orientation in international expansion strategies”, Journal of International Business Studies, Vol. 44 No. 2.

Asmussen, C.G. (2009), “Local, regional, or global Quantifying MNE geographic scope”, Journal of International Business Studies, Vol. 40 No. 7.

Coombs, Philip, H (1964). The Fourth Dimension of Foreign Policy, Educational and Cultural Affairs, Nueva York, Evanston, Harper and Raw.

Lynn M. (2002). "Creating Opportunity for Learning and Innovation through Trade and Transfer of Technology", 1st session WTO Working Group on Trade and Transfer of Technology, Geneva.

Nye, J. S. (2008a). Public diplomacy and soft power. The annals of the American academy of political and social science.

Snow, N., & Taylor, PH.N. (2009). Handbook of public diplomacy. London and New York, Routledge.
Brighi, Elisabetta & Hill, Christopher (2008). Implementation and Behavior, IN: Stave Smith & Amelia Hadfield & Tim Dunne, Foreign Policy; Theories. Actors. Cases, (Landon: Oxford University Press).
Fedoroff, N. V. (2009). "Science Diplomacy in the 21st Century", Cell, 136(1).
Rungius, C. and Flink, T. (2020). Romancing science for global solutions: on narratives and interpretative schemas of science diplomacy. Humanities and Social Sciences Communications, 7(102).
Rugman, A.M. (2001), "Viewpoint: the myth of global strategy", International Marketing Review, Vol. 18 No. 6.

ترجمة المصادر من الإنكليزي الى العربي

باناليفا، إي. آر. ودهاناراج، سي. (٢٠١٣)، "التوجه نحو المنطقة الأم في استراتيجيات التوسع الدولي"، مجلة دراسات الأعمال الدولية، المجلد ٤٤، العدد ٢.

أسموسين، سي. جي. (٢٠٠٩)، "محلي أم إقليمي أم عالمي؟ قياس النطاق الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات"، مجلة دراسات الأعمال الدولية، المجلد ٤٠، العدد ٧.

كومبس، فيليب إتش (١٩٦٤). البعد الرابع للسياسة الخارجية: الشؤون التربوية والثقافية، نيويورك، إيفانستون، هاربر آند رو.

لين إم. (٢٠٠٢). "خلق فرص للتعلم والابتكار من خلال التجارة ونقل التكنولوجيا"، الدورة الأولى للفريق العامل التابع لمنظمة التجارة العالمية المعني بالتجارة ونقل التكنولوجيا، جنيف.

ناي، جي. إس. (٢٠٠٨أ). الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة. حوليات الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية.

سنو، إن. وتايلور، بي. إتش. إن. (٢٠٠٩). دليل الدبلوماسية العامة. لندن ونيويورك، روتليدج.

برايتي، إليزابيتا وهيل، كريستوفر (٢٠٠٨). التنفيذ والسلوك، ضمن: ستيف سميث وأميليا هادفيلد وتيم دون، السياسة الخارجية: نظريات، فاعلون، حالات، لندن: مطبعة جامعة أكسفورد.

فيدوروف، إن. في. (٢٠٠٩). "الدبلوماسية العلمية في القرن الحادي والعشرين"، مجلةCell، المجلد ١٣٦، العدد ١.

رونجيوس، سي. وفلينك، ت. (٢٠٢٠). تغليف العلم بالرومانسية من أجل حلول عالمية: حول السرديات والمخططات التفسيرية للدبلوماسية العلمية. مجلة Humanities and Social Sciences Communications، المجلد ٧، العدد ١٠٢.

روجمان، إيه. إم. (٢٠٠١). "وجهة نظر: أسطورة الاستراتيجية العالمية"، مجلة المراجعة التسويقية الدولية، المجلد ١٨، العدد ٦.